الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية

التقرير الأولي

لتحقيق مكافحة الإغراق ضد واردات دول المجلس من منتج بطاريات المحركات ذات المكابس، سعة 32 حتى 225 أمبير

ذات منشأ أو المصدرة من مملكة إسبانيا، جمهورية تركيا وجمهورية الهند

النسخة غير السرية

ديسمبر 2021

الفهرس

المقدمة 4

I. الإجراءات 5

I-1 بدء التحقيق 5
I-2 فترة التحقيق 5
I-3 الأطراف المعنية في التحقيق 5
I-4 استبيانات التحقيق 6

II. الصناعة الخليجية 8

II-1 الصناعة الخليجية 8

III. المنتج محل التحقيق والمنتج الخليجي 8

III-1 المنتج محل التحقيق (المنتج المستورد) 8

III-2 المنتج المشابه (المنتج الخليجي) 8

III-3 مقارنة 9

IV. تحديد وجود الإغراق 10

IV-1 تحديد القيمة العادية 10
IV-1-1 أولاً: مملكة إسبانيا 11
IV-1-1.1 شركة CLARIOS IBERIA P&D SL 11
IV-1-2 ثانيًا: جمهورية الهند 12
IV-1-2.1 شركة LIVGUARD BATTERIES PVT LTD (LBPL) 12
IV-1-2.2 شركة AMARA RAJA BATTERIES LTD (ARBL) 13
IV-1-2.3 شركة EXIDE INDUSTRIES LIMITED 14
IV-2 تحديد سعر التصدير 14
IV-2-1 أولاً: مملكة إسبانيا 14
IV-2-1.1 شركة CLARIOS IBERIA P&D SL 14
IV-2-2 ثانيًا: جمهورية الهند 15
IV-2-2.1 شركة LIVGUARD BATTERIES PVT LTD 15
IV-2-2.2 شركة AMARA RAJA BATTERIES LTD 15
IV-2-2.3 شركة EXIDE INDUSTRIES LIMITED 15
IV-3 تحديد هامش الإغراق 16
IV-4 خلاصة حول وجود الإغراق 16

V. تحديد الضرر المادي 17

V-1 تطور حجم الواردات المغرقة 17
V-1-1 التطور المطلق لحجم الواردات محل التحقيق 18
V-1-2 التطور النسبي لحجم الواردات المغرقة 18
V-2 آثار الواردات المغرقة على الأسعار الخليجية 19
V-2-1 تخفيض ومنع الأسعار الخليجية من الزيادة 19
V-2-2 الفرق السعري 20
V-3 آثار الواردات المغرقة على وضعية الصناعة الخليجية 20

V-3-1 الإنتاج، الطاقة الإنتاجية والطاقة المستغلة 20
V-3-2 المبيعات والحصة السوقية 21
V-3-3 المخزون 22
V-3-4 الربحية 22
V-3-5 العمالة والإنتاجية والأجور 22
V-3-6 التدفقات النقدية 23
V-3-7 معدل العائد على الاستثمار 23
V-3-8 القدرة على زيادة رأس المال 23
V-3-9 القدرة على النمو 23
V-3-10 خلاصة حول تحديد وجود الضرر المادي 24
VI. العلاقة السببية 25
VI-1 أثر الواردات محل التحقيق على وضعية الصناعة الخليجية 25
VI-2 العوامل الأخرى 25
VI-2-1 الواردات الأخرى 25
VI-2-2 الأداء التصديري للصناعة الخليجية 26
VI-2-3 انكماش الطلب 26
VI-2-4 التطور التقني 26
VI-2-5 الممارسات التجارية التقييدية والمنافسة بين المنتجين الخليجيين والأجانب 26
VI-2-6 إنتاجية الصناعة الخليجية 26
VI-3 خلاصة حول الضرر والعلاقة السببية 27
VII. النتائج 28

المقدمة

انطلاقا من الأهداف الأساسية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وانسجاما مع أهداف الاتفاقية الاقتصادية الموحدة للمجلس، ولأهمية الدور الذي تقوم به الصناعات الخليجية في اقتصاديات دول المجلس، أصبح من الضروري قيام دول المجلس باتخاذ التدابير اللازمة لحماية صناعاتها من الممارسات الضارة في التجارة الدولية الموجهة إليها من غير الدول الأعضاء والتي تسبب ضرر للصناعة الخليجية أو تهدد بوقوعه أو تعيق قيامها.

واستنادا إلى اختصاصات مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية لدول مجلس التعاون المنصوص عليها في المادة (10) من القانون (النظام) الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون ولائحته التنفيذية، وباعتبار أن مكتب الأمانة الفنية هو الجهة المخولة بتلقي الشكاوى وإجراء التحقيقات المتعلقة بالممارسات الضارة في التجارة الدولية والموجهة إلى دول المجلس من غير الدول الأعضاء، وبناء على قرار اللجنة الدائمة رقم (9/39غ/2021) ببدء تحقيق مكافحة الإغراق ضد واردات دول المجلس من منتج بطاريات المحركات ذات المكابس، سعة 32 حتى 225 أمبير والمندرج تحت البند الجمركي (85071000) (يشار إليه فيما بعد بالمنتج محل التحقيق)، ذات منشأ أو المصدرة من مملكة إسبانيا، جمهورية تركيا وجمهورية الهند (يشار إليها فيما بعد إسبانيا، تركيا والهند)، والمنشور بالنشرة الرسمية لمكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية العدد (31) (يشار إليه فيما بعد بالنشرة الرسمية)، وذلك وفقاً للأحكام والشروط المنصوص عليها في القانون الخليجي الموحد ولائحته التنفيذية.

قام مكتب الأمانة الفنية بإعداد تقرير أولي يتضمن النتائج الأولية التي توصل إليها التحقيق الجاري وذلك بعد دراسة البيانات المقدمة من قبل الأطراف ذوي العلاقة والمصلحة التي طلبت المشاركة وتعاونت مع مكتب الأمانة الفنية خلال المهل المحددة في إعلان بدء التحقيق: من المصنعين الخليجيين والمصدرين/المنتجين الأجانب وذلك بهدف عرضه على اللجنة الدائمة لاتخاذ قرار بشأن التحقيق الجاري وفقا لأحكام القانون الخليجي الموحد ولائحته التنفيذية.

I. الإجراءات

I-1 بدء التحقيق

1. بناء على قرار اللجنة الدائمة لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية لدول المجلس (ويشار إليها فيما بعد باللجنة الدائمة) بقبول الشكوى التي تقدمت بها الصناعة الشاكية باسم الصناعة الخليجية، وذلك وفقا لأحكام المادة (4) من اللائحة التنفيذية.
2. تم إعلان بدء تحقيق مكافحة الإغراق ضد الواردات من منتج "بطاريات المحركات ذات المكابس، سعة 32 حتى 225 أمبير" والتي تندرج تحت البند الجمركي رقم (85071000)، ذات منشأ أو المصدرة من إسبانيا، تركيا والهند (المنتج محل التحقيق)، وذلك من خلال نشره بالنشرة الرسمية العدد (31)[1].

I-2 فترة التحقيق

3. تمتد فترة التحقيق في الإغراق من 1 يناير 2020 إلى 31 ديسمبر 2020
4. وتمتد فترة التحقيق في الضرر المادي من 1 يناير 2017 إلى 31 ديسمبر 2020

I-3 الأطراف المعنية في التحقيق

5. تم منح كافة الأطراف الراغبة بالمشاركة في التحقيق كأطراف ذوي علاقة أو مصلحة فرصة للإعلان عن نفسها وتقديم مرئياتها كتابة، وتم مطالبة كافة الأطراف المعنية بالتعاون في التحقيق خلال المدد الزمنية المحددة في إعلان بدء التحقيق، وذلك طبقاً لأحكام المادة (9) من اللائحة التنفيذية.
6. قبل بدء التحقيق في الشكوى، قام مكتب الأمانة الفنية بإخطار الدول المعنية بالتحقيق من خلال سفارتهم بمدينة الرياض باستلام المكتب لشكوى مكافحة الإغراق ضد واردات دول المجلس من منتج بطاريات المحركات ذات المكابس، سعة 32 حتى 225 أمبير، والمندرج تحت البند الجمركي (85071000)، ذات منشأ أو المصدرة من إسبانيا، تركيا والهند، وذلك طبقاً لأحكام المادة (7) من اللائحة التنفيذية.
7. أخطر مكتب الأمانة الفنية كافة الأطراف ذوي العلاقة أو المصلحة المعروفين لديه سواء منتجين أو مستوردين خليجيين بنسخة من إعلان بدء التحقيق مع إرفاق نسخة غير سرية من الشكوى، كما تم إخطار كلاً من ممثلي مملكة إسبانيا وجمهورية تركيا وجمهورية الهند بمدينة الرياض بنسخة من إعلان بدء التحقيق وإرفاق نسخة غير سرية من الشكوى، وذلك وفقاً لأحكام الفقرة (1) من المادة (10) من اللائحة التنفيذية للقانون الخليجي الموحد.

---

[1] النشرة الرسمية لمكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية العدد (31) بتاريخ 27 أبريل 2021. النشرة متوفرة على صفحة مكتب الأمانة الفنية في موقع الأمانة العامة لدول مجلس التعاون على الرابط التالي: https://www.gcc-sg.org/ar-sa/CognitiveSources/DigitalLibrary/Pages/Details.aspx?itemid=819

8. تلقى مكتب الأمانة الفنية خطابات من بعض الأطراف من داخل دول المجلس ومن خارجها (ممثليات دبلوماسية ومصدرين) والتي ترغب في تسجيلها كأطراف ذات علاقة ومصلحة في التحقيق، وبناء عليه قام مكتب الأمانة الفنية بتسجيلها.
9. تلقى مكتب الأمانة الفنية تعليقات من سفارة تركيا وعدد من المنتجين/المصدرين الأجانب المشاركين في التحقيق حول الشكوى والتقرير المبدئي، وسيقوم المكتب بدراسة هذه التعليقات والرد عليها في تقرير النتائج الأساسية.
10. منح مكتب الأمانة الفنية فرصة للأطراف ذوي العلاقة أو المصلحة لطلب عقد جلسة استماع ضمن إعلان بدء التحقيق، وبناء على طلب عدد من الاطراف سيتم عقد جلسة استماع للأطراف الذين طلبوا المشاركة في التحقيق بصفة طرف ذي علاقة أو مصلحة.[2]

I-4 استبيانات التحقيق

11. أرسل مكتب الأمانة الفنية الاستبيانات الخاصة بالتحقيق إلى كل من الصناعة الخليجية والمستوردين الخليجيين والمنتجين/المصدرين الأجانب المعروفين لديه من أجل الحصول على البيانات والمعلومات الضرورية للتحقيق، كما قام مكتب الأمانة الفنية بإرسال استبيانات التحقيق إلى سفارات كل من مملكة إسبانيا وجمهورية تركيا وجمهورية الهند بمدينة الرياض بقصد إحالتها إلى المصدرين/المنتجين المعروفين لديهم، وذلك طبقاً لأحكام المادة (11) من اللائحة التنفيذية.
12. تجدر الإشارة إلى أن مكتب الأمانة الفنية قد تلقى رداً على استبيان العينة من كل من المنتجين/المصدرين الأجانب في جمهورية الهند وهم (شركة Amara Raja ، وشركة Exide Industries Limited ، وشركة Livguard Batteries Pvt. Ltd.)، ومن المنتجين/المصدرين بجمهورية تركيا وهم (شركة AKO Battery، وشركة Inci GS Yuasa، وشركة YIGIT AKU)، ومن مملكة إسبانيا قامت شركة واحدة بالرد وهي شركة Clarios Iberia P&D SL، وبناء عليه لم يلجأ المكتب إلى استخدام أسلوب العينة في هذا التحقيق.
13. منح مكتب الأمانة الفنية الأطراف ذوي العلاقة أو المصلحة مهلة (40) يوما للرد على استبيانات التحقيق وذلك طبقا للمادة (12) الفقرة (1) من اللائحة التنفيذية، وقد تم تمديد فترة الرد على الاستبيانات بعشرة أيام إضافية بناء على طلب مبرر من الأطراف ذوي العلاقة أو المصلحة وذلك طبقا لأحكام الفقرة (2) من المادة (12) من اللائحة التنفيذية للقانون الخليجي الموحد.

---

[2] وسيتم احاطة المشاركين بموعد ومكان الجلسة وكافة الاجراءات المتعلقة بالمشاركة في هذه الجلسة.

14. تلقى مكتب الأمانة الفنية الردود على استبيانات التحقيق من قبل الصناعة الخليجية المتمثلة في الشركة الوطنية لصناعة البطاريات، وشركة ريم للبطاريات ومعدات الطاقة، وشركة الشرق الأوسط للبطاريات (مبكو).

15. لم يتلق مكتب الأمانة الفنية أي ردود من قبل المستوردين الخليجيين.

16. تلقى مكتب الأمانة الفنية رداً على استبيان التحقيق الخاص بالمنتجين/المصدرين من المنتجين/المصدرين الأجانب الذين شاركوا في الرد على استبيان العينة من كل من الهند وإسبانيا فقط في حين لم يتلق المكتب أي رد من المنتجين/المصدرين الأجانب من جمهورية تركيا، وبالتالي لم يتعاون أي من الشركات التركية مع مكتب الأمانة الفنية مما أدى إلى إصدار التحديدات الأولية لها بناء على البيانات المتاحة وفقًا لأحكام المادة 26 من اللائحة التنفيذية.

17. قام مكتب الأمانة الفنية بدراسة الردود على استبيانات التحقيق ، كما قام المكتب بإعداد خطابات استيفاء للاستيضاح أو لاستكمال بعض البيانات والمعلومات المقدمة ، وقد تلقى المكتب الردود على تلك الخطابات في المهل الزمنية المحددة.

18. كما تجدر الإشارة إلى أنه تم عكس نتائج الزيارة الميدانية لشركة "Clarios Iberia P&D SL" في هذا التقرير في حين أنه سيتم عكس نتائج الزيارات الميدانية لباقي الأطراف المشاركة في التحقيق والتعليقات الواردة للمكتب من الأطراف والرد عليها في التقرير القادم (تقرير الحقائق الأساسية).

II. الصناعة الخليجية

II-1 الصناعة الخليجية

19. تبين لمكتب الأمانة الفنية بالاستناد على البيانات المقدمة سواء من طرف الجهات المعنية بدول المجلس أو الشركات المتعاونة في التحقيق أن كل من الشركة الوطنية لصناعة البطاريات، وشركة ريم للبطاريات ومعدات الطاقة، وشركة الشرق الأوسط للبطاريات، يمثل حجم إنتاجهم 100% من إجمالي حجم إنتاج الصناعة الخليجية.

III. المنتج محل التحقيق والمنتج الخليجي

III-1 المنتج محل التحقيق (المنتج المستورد)

20. مدخرات (جماعات) كهربائية، بما في ذلك فواصلها، وإن كانت مستطيلة (بما فيها المربعة) بالرصاص- حامض، من الانواع المستعملة لإطلاق الحركة للمحركات ذات المكابس، بسعة من 32 حتى 225 أمبير، ويندرج تحت البند الجمركي (85071000) من التعرفة الجمركية الموحدة، وتستخدم لتشغيل محركات السيارات والشاحنات والدينات والحافلات وغيرها.

21. المسمى الموضح أعلاه هو المسمى الخاص بالمنتج محل التحقيق وأي معلومات أو مصطلحات أخرى مقدمة تهدف إلى مساعدة الأطراف المعنية على فهم المنتج محل التحقيق.

22. يخضع المنتج المستورد لنفس عملية التصنيع بالنسبة للمنتج الخليجي والمشار إليها أدناه.

III-2 المنتج المشابه (المنتج الخليجي)

23. تنتج الصناعة الخليجية منتجات مشابهة للمنتج محل التحقيق، حيث تبين لمكتب الأمانة الفنية أن كلا المنتجين لهما نفس الخصائص المادية والفنية والكيميائية الأساسية وطرق التصنيع وقنوات التوزيع ونفس الاستخدامات كما أن هناك إمكانية للإحلال فيما بينهما.

24. تتم عملية الإنتاج وفق المراحل الأساسية التالية:

- تحضير المواد الخام بصهر الرصاص على درجة حرارة معينة ثم يتم تمريرها على خط الدرفلة ليتحول إلى شريط صلب على شكل لفائف بسماكة معينة. من جهة أخرى يتم تحضير بودرة أكسيد الرصاص عن طريق تفاعل الرصاص النقي المصهور مع الأوكسجين، ثم يتم إضافة الماء والأسيد لتحويلها إلى عجينة.
- صناعة الصفائح على شكل شبك لحمل المادة الفعالة وذلك بتمرير لفائف الرصاص على خط إنتاج الشبك بأشكال محددة وسماكة محددة.

- صناعة الألواح حيث يتم وضع العجينة المكونة من مواد فعالة على الصفيحة لإنتاج الألواح السالبة والموجبة.
- تجميع الألواح في صناديق بلاستيكية سوداء وهي حاويات البطاريات.
- تعبئة البطارية بالأسيد وشحنها بالكهرباء ثم غلق البطارية بواسطة أجهزة الإغلاق الحراري.
- نقل البطاريات المشحونة إلى غرف التبريد.
- مرحلة التعبئة والتغليف.

III-3 مقارنة

25. إن منتجات بطاريات المحركات ذات المكابس سواء المصنعة محليا أو المستوردة تمتلك نفس الخصائص الفيزيائية والكيميائية الأساسية، كما تتقاسم نفس عمليات الإنتاج ونفس المواد الخام الرئيسية المستخدمة وقنوات التوزيع ونفس الاستخدامات والتصنيف الجمركي، وقابلة للإحلال فيما بينهما.

26. توصل مكتب الأمانة الفنية حسب التحديدات الأولية إلى أن المنتج الذي تقوم الصناعة الخليجية بإنتاجه يعد منتجاً مشابهاً للمنتج محل التحقيق، وذلك وفقاً للتعريف الوارد في المادة الأولى من اللائحة التنفيذية للقانون الخليجي الموحد.

IV. تحديد وجود الإغراق

IV-1 تحديد القيمة العادية

27. بناءً على المعلومات التي قدمتها الشركات المتعاونة في ردودها على قوائم الأسئلة[3]، ومن أجل تحديد القيمة العادية قام مكتب الأمانة الفنية بدراسة ما إذا كانت المبيعات المحلية لتلك الشركات من المنتج المشابه تمثل 5% من مبيعات التصدير إلى دول المجلس وذلك تماشيا مع أحكام المادة (2-2) من اتفاقية مكافحة الإغراق والفقرة (4)[4] من المادة 27 من اللائحة التنفيذية، هذا فضلاً عن تحديد ما إذا كانت تلك المبيعات المحلية تتم في مجرى التجارة العادي وفقاً لأحكام المادة (2-2-1) من اتفاقية مكافحة الإغراق، والفقرة (6)[5] من المادة 27 من اللائحة التنفيذية، حيث يتم الاعتماد على القيمة العادية بالنسبة للشركات التي تعتبر مبيعاتها ممثلة وتتم في مجرى التجارة العادي، وإذا ما تبين لمكتب الأمانة الفنية أنه لا توجد مبيعات محلية من المنتج المشابه تمت في مجرى التجارة العادية في السوق المحلية للدولة/الدول المعنية أو أن تلك المبيعات المحلية من المنتج المشابه في السوق المحلي كانت منخفضة بما يؤدي إلى عدم كفايتها لأغراض المقارنة مع كميات التصدير وفقًا لأحكام الفقرة 5 من المادة 27 من اللائحة التنفيذية، فإنه يتم تقدير القيمة العادية على أساس تكلفة الإنتاج مضافًا إليها مبلغ مناسب من تكاليف البيع والمصروفات الإدارية والعمومية وكذلك هامش الربح الخاص بالمنتج المشابه المباع بالسوق المحلية، وفي حالة عدم إمكانية تحديد هذه المبالغ على هذا الأساس فإنه يتم تحديدها وفقًا لأحكام المادة (2-2-2) من اتفاق مكافحة الإغراق.

28. في حالة أن 80% من المبيعات المحلية لأي نوع من المنتج محل التحقيق كانت رابحة، وكان المتوسط المرجح لسعر البيع مساويًا أو أعلى من المتوسط المرجح لتكلفة وحدة الإنتاج، فإن القيمة

---

[3] تم التحقق من بيانات شركة Clarios Iberia P&D SL فقط حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

[4] يتم الاعتماد على المبيعات المحلية من المنتج المشابه لتحديد القيمة العادية في حال ما إذا كان حجم المبيعات المحلّية من المنتج المشابه الموجهة للاستهلاك في السوق المحلية لبلد التصدير خمسه بالمائة (5 %) أو أكثر من مبيعات تصدير هذا المنتج إلى الدول الأعضاء. غير انه يمكن اعتماد حجم مبيعات اقل من خمسه بالمائة (5 %) إذا تم الاقتناع بناء على عناصر إثبات يتم تقديمها أو التوصل إليها بان المبيعات التي تمثل هذا الحجم الأقل هي مع ذلك ذات أهمية كافية للقيام بمقارنة مقبولة.

[5] لا يجوز اعتبار المبيعات من المنتج المشابه في بلد التصدير أو مبيعات التصدير نحو بلد ثالث بأسعار تقل عن تكاليف وحدة الإنتاج (الثابتة والمتغيرة) مضافا إليها تكاليف الإدارة والبيع والتكاليف العامة غير داخلة في مجرى التجارة العادي بسبب السعر وبالتالي يجوز إغفالها في تحديد القيمة العادية إلاّ إذا تبين ما يلي:

أ- أنّ هذه المبيعات تجري في فترة زمنية طويلة، و يقصد بها عام أو ستة أشهر على الأقل.

ب- تباع بكميات كبيرة، أي أنّ المتوسط المرجح لسعر البيع في العمليات التجارية موضع البحث لتحديد القيمة العادية اقل من المتوسط المرجح لتكلفة الوحدة أو أن حجم المبيعات بأقل من تكلفة الوحدة لا يقل عن عشرين بالمائة (20 %) من حجم مبيعات العمليات التجارية المعتمدة لتحديد القيمة العادية.

ت- تباع بأسعار لا تؤدي إلى استعادة التكاليف في فترة زمنية مناسبة، وتعتبر الأسعار تؤدي إلى استعادة التكاليف في فترة زمنية مناسبة إذا كانت الأسعار التي تقل عن تكلفة الوحدة عند البيع تزيد عن المتوسط المرجح لتكلفة الوحدة لفترة التحقيق.

العادية يتم حسابها كمتوسط مرجح لأسعار كافة المبيعات المحلية الفعلية لهذا النوع بما فيها المبيعات الخاسرة خلال فترة التحقيق.

29.كما أنه في حالة إذا كان حجم المبيعات التي تم بيعها بمتوسط سعر أقل من تكلفة الوحدة لا يقل عن 20% من إجمالي الحجم المباع لأي نوع من المنتج المشابه أو عندما يكون المتوسط المرجح لسعر البيع أقل من متوسط تكلفة الوحدة، فإنه يتم حساب القيمة العادية للمبيعات الرابحة فقط لهذا النوع.

30. وبالإضافة لما سبق فإنه في حالة عدم بيع أي نوع بكميات ممثلة أو في حالة عدم بيعه على الإطلاق في السوق المحلية، وعندما لا توجد مبيعات لأي نوع من المنتج المشابه قد تمت في مجرى التجارة العادية، فإنه يتم حساب القيمة العادية المقدرة له.

1-1-IV أولاً: مملكة إسبانيا

31.شارك في التحقيق شركة واحدة فقط وبيانتها كالتالي:

1.1-1-IV شركة Clarios Iberia P&D SL

32.تعتبر شركة **(Clarios Iberia P&D SL)** ويشار إليها فيما بعد بـ **(Clarios)** شركة ذات مسؤولية محدودة وتقوم بإنتاج وبيع المنتج محل التحقيق وهي**********، ولقد قامت الشركة بالبيع بصورة مباشرة لعملائها في السوق المحلي بإسبانيا خلال فترة التحقيق.

33.تقوم شركة **(Clarios)** بإنتاج المنتج المعني في **********بإسبانيا وقد تم التحقق من التكاليف الخاصة بالإنتاج خلال الزيارة الميدانية.

34.فيما يتعلق بالمبيعات الخاصة للشركة، فقد تبين ان الشركة قد قدمت ضمن ردها على استبيان التحقيق بيانات **********، وبالتالي تم ********** من بيانات البيع المحلي والتصدير للشركة **********.

35.تقوم الشركة بالبيع المحلي لعدة مستويات تجارية مثل (**********) ولقد تم دراسة متوسط أسعار البيع للعديد من الموديلات المختلفة التي تم بيعها على المستويات التجارية المشار إليها لبيان ما إذا كان هناك اختلاف ملحوظ في مستويات أسعار البيع من شأنه أن يؤثر على المقارنة العادلة ولقد تبين عدم وجود فروقات سعرية ملحوظة ما بين المستويات التجارية المختلفة.

36.يوجد لدى الشركة ******** مع عملائها باختلاف مستوياتهم التجارية فيما يتعلق بالمسموحات وخاصة المسموحات التي تتعلق بعملاء ********** والتي لديها ******** في السوق الأوروبية مثل "*********" حيث يتم الاتفاق على تلك المسموحات والأسعار النهائية للبيع الخاصة بهؤلاء العملاء

من خلال **********. وخلال الزيارة الميدانية قدمت الشركة الأدلة الخاصة بتلك المسموحات ********** خلال فترة التحقيق كما أوضحت الشركة بأن تلك المسموحات ********** الذي يتحملها هي الشركات ********** على مستوى السوق الأوروبية بما يعني أن سعر البيع النهائي الذي يتم الاتفاق عليه هو ********** ولا يتعلق ******* فقط ويتم إضافة تلك المسموحات على ******** المتفق عليها وذلك بناء على رغبة ********** وبالتالي فإن تلك المسموحات ********** وبسؤال الشركة عن القيمة الفعلية للمبيعات التي يتم تسجيلها محاسبيًا في نظام الشركة فقد أفادت الشركة بأن القيمة التي يتم التسجيل بها محاسبيًا هي ********** وهو ما تحقق منه المكتب أثناء الزيارة الميدانية ومن جانبه قام المكتب أيضًا بدراسة تلك المسموحات وما إذا كان من شانها التأثير على المقارنة العادلة نظرًا ***** ********** ولقد تبين عدم وجود أثار ملحوظة على الأسعار ما بين المستويات التجارية المختلفة داخل السوق الإسبانية.

37.يوجد لدى الشركة مستويات تسليم متعددة للمبيعات المحلية وهي (**********).

38.تم إجراء التسويات اللازمة والمتمثلة في تسويات تكلفة الائتمان والنقل الداخلي للوصول إلى القيمة العادية مستوى باب المصنع.

2-1-IV ثانيًا: جمهورية الهند

39.شارك في التحقيق ثلاث شركات وتم اختيارهم جميعاً وبياناتهم كالتالي:

2.1-1-IV شركة Livguard Batteries Pvt Ltd (LBPL)

40.أوضحت شركة (LBPL) أن لها شركتين مرتبطتين وهما (**********) و (**********) وتقوم الشركتان المرتبطتين بشراء المنتج المعني من شركة (LBPL) وبيعه في السوق المحلي.

41.كما أفادت شركة (LBPL) بأنها تقوم أيضًا ببيع المنتج المعني خلال فترة التحقيق لعملاء غير مرتبطين، كما أفادت كل من شركة (******) و (******) بأن عملائهم في السوق المحلي هم عملاء غير مرتبطين.

42.وبناء على ما سبق، ووفقًا لأحكام الفقرة 3 من المادة 27 قام مكتب الأمانة الفنية بتجاهل الأسعار ما بين الشركة وشركائها المرتبطين وبدلاً من ذلك تم استخدام بيانات المبيعات المحلية للشركة إلى عملائها غير المرتبطين، وكذلك بيانات إعادة البيع من الشركتين المرتبطتين إلى عملائهم غير

المرتبطين بالسوق الهندية وذلك كأسعار أساس بهدف إجراء التسويات اللازمة عليها لأغراض المقارنة العادلة وفقًا لأحكام المادة (29) من اللائحة التنفيذية.

43. يتم البيع داخل السوق المحلية لعدد من المستويات التجارية (**********) ولقد تبين من خلال دراسة مستويات الأسعار أنه لا توجد فروقات ملحوظة ما بين أسعار البيع لهذه المستويات التجارية المختلفة.

44. تم إجراء التسويات اللازمة والمقدمة من الشركة في ردها على استبيان التحقيق والمتمثلة في تسويات الضمان وتكلفة الائتمان والنقل الداخلي للوصول إلى القيمة العادية مستوى باب المصنع.

IV-1-2.2 شركة Amara Raja Batteries Ltd (ARBL)

45. أوضحت شركة (ARBL) بأنها تقوم بإنتاج وبيع المنتج المعني خلال فترة التحقيق، كما أوضحت الشركة أنها مرتبطة بصورة غير مباشرة مع شركة (**********) التي تقوم بنشاط توريد البلاستيك المستخدم في صناعة المنتج محل التحقيق.

46. يتم البيع داخل السوق المحلية لعدد من المستويات التجارية (**********) ولقد تبين من خلال دراسة مستويات الأسعار وجود فروقات ملحوظة ما بين أسعار البيع للموزعين وبين أسعار البيع لمصنعي السيارات مما يدل على وجود فرق ما بين المستويات التجارية للعملاء التي تبيع لهم الشركة، وهو ما أدى إلى أخذ ذلك في الاعتبار عند إجراء الحسابات المبدئية لحين إجراء الزيارة الميدانية حيث قام المكتب باستخدام نسبة الربح الخاصة بمبيعات الموزعين دون المبيعات التي تمت لمصنعي السيارات وذلك عند تقدير القيمة العادية للموديلات التي لم يتم بيعها في السوق المحلية.

47. تبين لدى مكتب الأمانة الفنية من رد الشركة على استبيان التحقيق أنها قامت ببيع المنتج محل التحقيق خلال فترة التحقيق لعملاء غير مرتبطين فقط، وبناء عليه تم استخدام بيانات أسعار البيع المحلي التي قدمتها الشركة للمنتج المشابه داخل السوق الهندي كأسعار أساس بهدف إجراء التسويات اللازمة عليها لأغراض المقارنة العادلة وفقًا لأحكام المادة (29) من اللائحة التنفيذية.

48. تم إجراء التسويات اللازمة والمقدمة من الشركة في ردها على استبيان التحقيق والمتمثلة في تسويات الضمان وتكلفة الائتمان والنقل الداخلي والتغليف والخصم التجاري للوصول إلى القيمة العادية لمستوى باب المصنع، في حين أنه لم يتم إجراء التسوية الخاصة بالدعاية والإعلان لعدم تقديم الشركة الأدلة الكافية التي توضح تأثير تلك التسوية على المقارنة العادلة.

IV-1-2.3 شركة Exide Industries Limited

49. أوضحت شركة (Exide) بأنها الشركة التي تقوم بإنتاج وبيع المنتج محل التحقيق خلال فترة التحقيق، كما أوضحت الشركة ان لها شركة تابعة وهي شركة (**********) تقوم ********** لشركة (Exide) ******* لصناعة البطاريات.

50. يتم البيع داخل السوق المحلية لعدد من المستويات التجارية (**********) ولقد تبين من خلال دراسة مستويات الأسعار أنه لا توجد فروقات ملحوظة ما بين أسعار البيع لهذه المستويات التجارية المختلفة.

51. أفادت شركة (Exide) ان كافة مبيعاتها خلال فترة التحقيق قد تمت إلى عملاء غير مرتبطين بالسوق الهندي، وبناء عليه تم استخدام بيانات أسعار البيع المحلي التي قدمتها الشركة للمنتج المشابه داخل السوق الهندي كأسعار أساس بهدف إجراء التسويات اللازمة عليها لأغراض المقارنة العادلة وفقًا لأحكام المادة (29) من اللائحة التنفيذية.

52. تم إجراء التسويات اللازمة والمقدمة من الشركة في ردها على استبيان التحقيق والمتمثلة في تسويات الضمان وتكلفة الائتمان والنقل الداخلي والتغليف والإيجار للوصول إلى القيمة العادية مستوى باب المصنع.

IV-2 تحديد سعر التصدير

53. تم تحديد سعر التصدير طبقا لأحكام الفقرة الأولى من المادة (28) من اللائحة التنفيذية، بناءً على البيانات التي وردت في الرد على قوائم الأسئلة وخطابات الاستيفاء بعد إجراء التسويات اللازمة للوصول بسعر التصدير إلى مستوى باب المصنع.

IV-2-1 أولاً: مملكة إسبانيا

IV-2-1.1 شركة Clarios Iberia P&D SL

54. قدمت شركة (Clarios) بيانات أسعار التصدير الخاصة بالمنتج محل التحقيق إلى السوق الخليجية على مستويات تسليم (**** & ****) ولقد تم اعتبار البيانات الخاصة بأسعار تصدير المنتج محل التحقيق كأسعار أساس بهدف إجراء التسويات اللازمة عليها لأغراض المقارنة العادلة وفقًا لأحكام المادة (29) من اللائحة التنفيذية.

55. تقوم الشركة بالتصدير إلى عملائها غير المرتبطين في السوق الخليجية والتي أفادت الشركة انهم على مستويات تجارية (****، *****).

56.قدمت الشركة عدد من التسويات الخاصة بالشحن البحري والنقل الداخلي وتكلفة الائتمان والمصروفات البنكية، ولقد قام المكتب بعمل التسويات اللازمة للوصول بسعر التصدير إلى مستوى باب المصنع.

2-2-IV ثانيًا: جمهورية الهند

2.1-2-IV شركة Livguard Batteries Pvt Ltd

57.قدمت شركة (Livguard) بيانات أسعار التصدير الخاصة بالمنتج محل التحقيق إلى السوق الخليجية على مستويات تسليم (**** & ****) ولقد تم اعتبار البيانات الخاصة بأسعار تصدير المنتج محل التحقيق كأسعار أساس بهدف إجراء التسويات اللازمة عليها لأغراض المقارنة العادلة وفقًا لأحكام المادة (29) من اللائحة التنفيذية.

58.تقوم الشركة بالتصدير إلى عملائها غير المرتبطين في السوق الخليجية والتي أفادت الشركة ان المستوى التجاري الخاص بهم هو (*****).

59.قدمت الشركة عدد من التسويات الخاصة بالشحن والتأمين البحري والنقل الداخلي وتكلفة الائتمان ومصروفات تسويق، ولقد قام المكتب بعمل التسويات اللازمة للوصول بسعر التصدير إلى مستوى باب المصنع.

2.2-2-IV شركة Amara Raja Batteries Ltd

60.قدمت شركة (ARBL) بيانات أسعار التصدير الخاصة بالمنتج محل التحقيق إلى السوق الخليجية على مستويات تسليم (*** & *** & ***) ولقد تم اعتبار البيانات الخاصة بأسعار تصدير المنتج محل التحقيق كأسعار أساس بهدف إجراء التسويات اللازمة عليها لأغراض المقارنة العادلة وفقًا لأحكام المادة (29) من اللائحة التنفيذية.

61.تقوم الشركة بالتصدير إلى عملائها غير المرتبطين في السوق الخليجية والتي أفادت الشركة ان المستوى التجاري الخاص بهم هو (**********).

62.قدمت الشركة عدد من التسويات الخاصة بالشحن والتأمين البحري والنقل الداخلي وتكلفة الائتمان والتغليف والمناولة والمصروفات البنكية، ولقد قام المكتب بعمل التسويات اللازمة للوصول بسعر التصدير إلى مستوى باب المصنع.

2.3-2-IV شركة Exide Industries Limited

63.قدمت شركة (Exide) بيانات أسعار التصدير الخاصة بالمنتج محل التحقيق إلى السوق الخليجية على مستويات تسليم (*** & *** & ***) ولقد تم اعتبار البيانات الخاصة بأسعار تصدير المنتج محل

التحقيق كأسعار أساس بهدف إجراء التسويات اللازمة عليها لأغراض المقارنة العادلة وفقًا لأحكام المادة (29) من اللائحة التنفيذية.

64.تقوم الشركة بالتصدير إلى عملائها غير المرتبطين في السوق الخليجية والتي أفادت الشركة انهم المستوى التجاري الخاص بهم هو (******).

65.قدمت الشركة عدد من التسويات الخاصة بالشحن والتأمين البحري والنقل الداخلي والخصم وتكلفة الائتمان والتغليف والمناولة والمصروفات البنكية والدعاية، ولقد قام المكتب بعمل التسويات اللازمة للوصول بسعر التصدير إلى مستوى باب المصنع.

IV-3 تحديد هامش الإغراق

66.طبقاً لأحكام الفقرة الثانية من المادة (29)[6] من اللائحة ولضمان المقارنة العادلة، تمت مقارنة سعر التصدير مع القيمة العادية على نفس المستوى التجاري، وقد تم أخذ العوامل التي تؤثر على المقارنة السعرية في الاعتبار عند المقارنة وذلك لأغراض تحديد هوامش الإغراق الأولية.

IV-4 خلاصة حول وجود الإغراق

67. يبين الجدول التالي هوامش الإغراق الأولية التي تم تحديدها كنسبة مئوية من السعر CIF كما يلي:

جدول رقم (1)

الدولـة	منتج / مصدر أجنبي	هامش الإغراق كنسبة مئوية من القيمة CIF
مملكة إسبانيا	Clarios Iberia P&D SL	%12 - %2
	أخـــــرى	%55-%35
جمهورية الهند	Amara Raja Batteries Ltd	%12-%2
	Exide Industries Limited	%35-%20
	Livguard Batteries Pvt Ltd	%45-%25
	أخـــــرى	%50-%30
جمهورية تركيا	كافة المنتجين/المصدرين في تركيا	%53

*6**تجري هذه المقارنة على نفس المستوى التجاري، تكون عادة عند باب المصنع وتتم بالنسبة لمبيعات تمت قدر الإمكان مع مُراعاة عمل التسويات اللازمة للاختلافات التي تؤثر على قابلية الأسعار للمقارنة ومنها الاختلافات في شروط وطريقة البيع والمواصفات المادية ورسوم التوريد والضرائب والكميات والمستوى التجاري وأي اختلافات أخرى التي تطلبها الأطراف ذوو المصلحة أو العلاقة وتثبت أنها تؤثر على الأسعار وعلى قابلية الأسعار للمقارنة.*

V. تحديد الضرر المادي

68.بالاستناد إلى المادة (31) من اللائحة التنفيذية للقانون الخليجي الموحد، قام مكتب الأمانة الفنية من أجل تحديد وجود الضرر المادي، بتحليل حجم الواردات من المنتج محل التحقيق ذات منشأ أو المصدرة من الدول محل التحقيق، وتقييم مدى تأثيرها على الأسعار الخليجية وعلى الوضع الاقتصادي للصناعة الخليجية للبطاريات، وذلك خلال الفترة من عام 2017 حتى عام 2020.

V-1 تطور حجم الواردات المغرقة

69.بالاستناد إلى الفقرة (1-أ) من المادة (31) من اللائحة التنفيذية، أجرى مكتب الأمانة الفنية دراسة لتطور حجم الواردات المغرقة وذلك بالاستناد إلى بيان الواردات لدول المجلس من منتج بطاريات المحركات ذات منشأ أو المصدرة من إسبانيا، الهند وتركيا، المندرجة تحت البند الجمركي (85071000) من التعريفة الجمركية الموحدة خلال الفترة من عام 2017 حتى عام 2020.

70.وبالنظر إلى أن البند الجمركي (85071000) يشمل منتجات أخرى خلاف المنتج محل التحقيق، فقد قام مكتب الأمانة الفنية بتقدير نسبة الواردات من المنتج محل التحقيق بناء على معرفة وخبرة الصناعة الخليجية بالسوق الخليجية وذلك باستبعاد نسبة واردات البطاريات من نوع (AGM) التي لا تقوم الصناعة الخليجية بإنتاجها، حيث حددت الصناعة الخليجية تلك النسبة حسب معرفتها بالسوق الخليجية واستطلاعات الرأي التي قامت بها مع الوكلاء ومعارض البيع حول حجم مبيعات السيارات التي تستخدم بطاريات (AGM) على فرضية أن غالبية واردات البطاريات من هذا النوع يتم استيرادها إلى السوق الخليجية من خلال وكلاء السيارات، وقد تبين أن واردات البطاريات من نوع (AGM) يمثل فقط 2% من إجمالي واردات البند الجمركي (85071000)، ثم تم تطبيق النسبة المذكورة أعلاه على الواردات الرسمية لدول المجلس من أجل الوصول إلى تقدير نسبة الواردات الفعلية من المنتج محل التحقيق. أما عن البطاريات من نوع (EFB) فقد تبين لمكتب الأمانة الفنية بصفة أولية بأنها بطاريات مشابهة للبطاريات التي تنتجها الصناعة، إلا أنه بسبب ضعف الطلب على هذا النوع من البطاريات فإنه لا يتم استيرادها للسوق الخليجية.

الجدول رقم (2)

الوحدة: كجم

	2020
الواردات من إسبانيا	16,868,368
الواردات من الهند	20,019,835
الواردات من تركيا	6,759,576
الواردات الأخرى	123,927,197

	2020
إجمالي الواردات	167,574,976

المصدر: دول المجلس

71.يتضح من الجدول رقم (2) أن نسبة حجم الواردات من كل من إسبانيا والهند وتركيا بالنسبة إلى إجمالي حجم واردات دول المجلس يمثل أكثر من 3% من إجمالي حجم واردات دول المجلس من المنتج محل التحقيق، ولذا فإن حجم الواردات المدعى بإغراقها لا يعتبر قليل الشأن.

V-1-1 التطور المطلق لحجم الواردات محل التحقيق

الجدول رقم (3)

الوحدة: كجم

	2017	2018	2019	2020
حجم الواردات محل التحقيق	24,467,063	43,309,210	62,870,700	43,647,780
المؤشر	100	177	257	178

المصدر: دول المجلس

72.يوضح الجدول رقم (3) أن تطور حجم واردات دول المجلس من المنتج محل التحقيق قد سجل ارتفاعا ملحوظا خلال عام 2019 بنسبة 157% مقارنة بعام 2017، ثم استمر في الارتفاع بوتيرة أقل خلال عام 2020 بنسبة 78% مقارنة بنفس الفترة.

V-1-2 التطور النسبي لحجم الواردات المغرقة

73.فيما يخص التطور النسبي لحجم واردات دول المجلس من المنتج محل التحقيق، قام مكتب الأمانة الفنية بدراسة تطور هذه الواردات نسبة إلى الانتاج الخليجي.

جدول رقم (4)

الوحدة: كجم

	2017	2018	2019	2020
حجم الواردات محل التحقيق	24,467,063	43,309,210	62,870,700	43,647,780
الانتاج	100	105	101	72
مؤشر الواردات محل التحقيق كنسبة من الانتاج	100	168	255	246

المصدر: بيانات التحقيق

74.نسبة إلى الانتاج الخليجي، يبين الجدول رقم (4) زيادة ملحوظة في نسبة الواردات المغرقة إلى الانتاج خلال الفترة من عام 2017 إلى عام 2020، حيث ارتفعت بنسبة أكثر من 146%.

75.وبالتالي، تبين لمكتب الأمانة الفنية بصفة أولية أن هناك زيادة كبيرة للواردات المغرقة خلال فترة التحقيق سواء بصورة مطلقة أو نسبية مقارنة بحجم الانتاج الخليجي، وذلك وفقا لما تنص عليه الفقرة (1-أ) من المادة (31) من اللائحة التنفيذية.

V-2 آثار الواردات المغرقة على الأسعار الخليجية

76.بالاستناد إلى الفقرة (1-ب) من المادة (31) من اللائحة التنفيذية، قام مكتب الأمانة الفنية بدراسة أسعار الواردات المغرقة وأثرها على أسعار بيع المنتج الخليجي بالسوق الخليجية من خلال البحث فيما يلي:

V-2-1 تخفيض ومنع الأسعار الخليجية من الزيادة

77.يقصد بتخفيض الأسعار مقدار الانخفاض في أسعار بيع المنتج الخليجي نتيجة المنافسة مع أسعار الواردات المغرقة، ويقصد بمنع الأسعار من الزيادة عدم حدوث الزيادة التي كان من الممكن أن تحدث لو لم توجد هذه الواردات المغرقة.

جدول رقم (5)

القيمة: الريال السعودي الوحدة: كجم

	2017	2018	2019	2020
متوسط سعر البيع	100	102	99	97
متوسط تكلفة	100	101	94	100
التكلفة كنسبة من سعر البيع (%)	100	99	95	104

المصدر: بيانات الصناعة الخليجية

78.حسب بيانات الجدول رقم (5)، سجل متوسط سعر البيع للمنتج الخليجي ارتفاعا بسيطا خلال عام 2018 بنسبة 2% مقارنة بعام 2017، ثم انخفض تدريجيا خلال عامي 2019 و2020 بنسبة 1% و3% على التوالي مقارنة بعام 2017. في المقابل ارتفع متوسط التكلفة خلال عام 2018 بنسبة 1% مقارنة بعام 2017، ثم انخفض خلال عام 2019 بنسبة 6%، ثم عاد ليستقر خلال عام 2020 على نفس مستوى عام 2017.

79.كما يبين الجدول رقم (5) أن نسبة التكلفة إلى سعر البيع ظلت مرتفعة خلال فترة التحقيق، وقد سجلت الفترة خلال عام 2019م أدنى تلك النسب بـ **% وهو ما يعكس تسجيل الصناعة لزيادة في الأرباح خلال هذا العام، ثم ارتفعت نسبة التكلفة إلى سعر البيع لتبلغ أقصاها خلال عام 2020م بنسبة **% وهو ما انعكس سلبا على الوضعية المالية للصناعة خلال نفس الفترة.

80.وفقًا لما سبق فقد تبين لمكتب الأمانة الفنية بصفة أولية، انخفاض متوسط سعر بيع المنتج المشابه الخليجي خلال فترة التحقيق وارتفاع نسبة التكلفة إلى سعر البيع خلال فترة التحقيق.

V-2-2 الفرق السعري

81.لحساب الفرق السعري، قام مكتب الأمانة الفنية بمقارنة متوسط سعر بيع المنتج الخليجي بالسوق الخليجية (مستوى باب المصنع) مع متوسط سعر الاستيراد من الدول المغرقة إلى السوق الخليجية على أساس مستوى باب المصنع مضافا إليه مصاريف الشحن والتأمين والرسوم الجمركية إضافة إلى مصاريف ما بعد الاستيراد خلال عام البحث في الإغراق.

جدول رقم (6)

القيمة: بالدولار الأمريكي الوحدة: كجم

متوسط سعر بيع المنتج الخليجي	الدولة المغرقة	متوسط سعر بيع المنتج المستورد من الدولة المغرقة داخل السوق الخليجية	الفرق السعري	الفرق السعري %
**	إسبانيا	**	**	0.43%
**	تركيا	**	**	23.94%
**	الهند	**	**	14.25%

المصدر: حسابات مكتب الأمانة الفنية بالاستناد إلى بيانات التحقيق

82.بناء عليه، تبين لمكتب الأمانة الفنية كما هو موضح في الجدول رقم (6) أن الفرق السعري بين متوسط سعر بيع المنتج الخليجي وسعر بيع المنتج محل التحقيق المستورد هو 0.43% بالنسبة لإسبانيا، 23.94% بالنسبة لتركيا و14.25% بالنسبة للهند.

V-3 آثار الواردات المغرقة على وضعية الصناعة الخليجية

83.بالاستناد إلى أحكام الفقرة (2) من المادة (31) من اللائحة التنفيذية، قام مكتب الأمانة الفنية بدراسة تطور المؤشرات والعوامل الاقتصادية للصناعة الخليجية خلال فترة التحقيق في الضرر، وذلك بناء على البيانات المتوفرة لديه خلال التحقيق، ومنها ما يلي:

V-3-1 الإنتاج، الطاقة الإنتاجية والطاقة المستغلة

الجدول رقم (7)

الوحدة: كجم

	2017	2018	2019	2020
الإنتاج	100	105	101	72
الطاقة الإنتاجية القصوى	100	105	105	105
الطاقة الإنتاجية المستغلة	100	100	96	69

المصدر: بيانات التحقيق

84.توضح بيانات الجدول (7) ارتفاع في حجم الانتاج الفعلي بنسبة 5% و1% على التوالي خلال عامي 2018م و2019م مقارنة بعام 2017م. ويعزى هذا الارتفاع في حجم الإنتاج إلى ارتفاع حجم مبيعات الصناعة الخليجية وحصتها السوقية بنفس الوتيرة خلال نفس الفترة، بينما سجلت الصناعة

الخليجية خلال عام 2020م انخفاضا في الإنتاج بنسبة 28% مقارنة بعام 2017م نتيجة انخفاض حجم مبيعاتها وحصتها السوقية في السوق الخليجية.

85.سجلت الطاقة الإنتاجية القصوى للصناعة الخليجية ارتفاعا خلال عام 2018م بنسبة 5% مقارنة بعام 2017م ثم استقرت على نفس المستوى خلال باقي فترة التحقيق، إلا أن الطاقة الإنتاجية لم يتم استغلالها بالكامل، حيث ظل معدل استخدام الطاقة الإنتاجية منخفضا جداً خلال فترة التحقيق بلغ أدناه **% خلال عام 2020م، وبالتالي لم تستطع الصناعة الخليجية الاستفادة من طاقتها الإنتاجية من خلال الزيادة في الانتاج ومعدل استخدام الطاقة.

V-3-2 المبيعات والحصة السوقية

جدول رقم (8)

الوحدة: كجم

	2017	2018	2019	2020
مبيعات الصناعة	100	123	114	81
حجم الواردات المغرقة	24,467,063	43,309,210	62,870,700	43,647,780
حجم الواردات الأخرى	177,338,812	118,631,827	121,337,538	123,927,197
حصة مبيعات الصناعة	100	138	119	98
حصة الواردات المغرقة	100	199	268	216
حصة الواردات الأخرى	100	75	71	85
حجم السوق	100	89	96	83

المصدر: بيانات دول المجلس وبيانات التحقيق

86.يتضح من الجدول رقم (8) أن حجم مبيعات الصناعة الخليجية قد سجل ارتفاعا خلال عامي 2018م و2019م بنسبة 23% و14% مقارنة بعام 2017م مما دفع بالحصة السوقية إلى الارتفاع بنفس الوتيرة خلال نفس الفترة، ثم انخفض حجم المبيعات خلال عام 2020م بنسبة 19% مقارنة بنفس الفترة مما نتج عنه انخفاض في الحصة السوقية بنسبة 2% خلال نفس الفترة.

87.كما أن الجدول رقم (8) يوضح زيادة كبيرة ومستمرة في الحصة السوقية للواردات المغرقة خلال فترة التحقيق، حيث ارتفعت بنسبة 116% خلال عام 2020م وذلك مقارنة بعام 2017، وذلك على حساب الحصة السوقية لكل من الصناعة الخليجية والواردات الأخرى.

88.بناء على ما سبق، يتضح أن هناك انخفاضا في مبيعات الصناعة الخليجية خلال فترة التحقيق في الضرر.

V-3-3 المخزون

جدول رقم (9)

	2017	2018	2019	2020
المخزون	100	36	61	61

89. بحسب بيانات الجدول رقم (9) فقد سجل المخزون انخفاضا خلال الفترة من عام 2017 إلى عام 2020م بنسبة 39%، مع الإشارة إلى أن بطاريات المحركات لا يمكن تخزينها لمدة طويلة.

V-3-4 الربحية

جدول رقم (10)

	2017	2018	2019	2020
الربحية	100	149	181	49

المصدر: بيانات التحقيق

90.يتضح من الجدول رقم (10) أن الصناعة الخليجية سجلت ارتفاعا في الأرباح خلال عامي 2018م و2019م على التوالي بنسبة 49% و81% مقارنة بعام 2017م. أما في عام 2020م فقد سجلت ربحية الصناعة انخفاضا كبيرا بنسبة 51% مقارنة بعام 2017م وذلك نتيجة لارتفاع الكبت السعري حيث ظلت نسبة التكلفة إلى سعر البيع مرتفعة خلال ذات العام.

V-3-5 العمالة والإنتاجية والأجور

جدول رقم (11)

	2017	2018	2019	2020
عدد العاملين	100	101	100	88
الأجور	100	112	111	89
الإنتاجية	100	104	101	82

المصدر: بيانات التحقيق

91.يتضح من خلال الجدول رقم (11) أن عدد العمالة ارتفع بنسبة بسيطة بلغت 1% خلال عام 2018م مقارنة بعام 2017م، ثم استقر خلال عام 2019م، ثم انخفض بشكل ملحوظ بنسبة 12% خلال عام 2020م مقارنة بنفس الفترة. في المقابل ارتفعت الأجور خلال عامي 2018م و2019م على التوالي بنسبة 12% و11%، ثم انخفضت خلال عام 2020م بشكل ملحوظ بنسبة 11% مع انخفاض عدد العمالة.

92.يوضح نفس الجدول أن الإنتاجية ارتفعت خلال عامي 2018م و2019م بنسبة 4% و1% على التوالي، ولم تستطع الصناعة الاستمرار في التحسن الإيجابي للإنتاجية حيث سجلت انخفاض ملحوظ

في عام 2020م بنسبة 18% مقارنة بعام 2017م ويعود ذلك إلى الانخفاض الكبير في الإنتاج مقارنة بالانخفاض في عدد العمالة خلال نفس الفترة.

V-3-6 التدفقات النقدية

جدول رقم (12)

	201	2018	2019	2020
التدفقات النقدية	100	121	77	38

المصدر: بيانات التحقيق

93.يوضح الجدول رقم (12) وجود تحسن في التدفقات النقدية عام 2018م بنسبة 21% ولكنها انخفضت بشكل ملحوظ خلال عامي 2019م و2020م بنسبة 23% و62% على التوالي، ويعود ذلك إلى انخفاض إيرادات المبيعات للصناعة الخليجية.

V-3-7 معدل العائد على الاستثمار

جدول رقم (13)

	2017	2018	2019	2020
العائد على الاستثمار (%)	100	124	169	62

المصدر: بيانات التحقيق

94.يتضح من الجدول رقم (13) أنه على الرغم من التحسن في معدل العائد على الاستثمار خلال عامي 2018م و2019م مقارنة بعام 2017م، إلا أن الصناعة الخليجية لم تكن قادرة على الاستمرار في هذا التحسن الايجابي، حيث انخفض العائد على الاستثمار بشكل ملحوظ خلال 2020م بنسبة 38% مقارنة بسنة الأساس ويعود ذلك إلى انخفاض الأرباح بشكل واضح خلال نفس الفترة.

V-3-8 القدرة على زيادة رأس المال

95.في ضوء العوامل التي تم تناولها بالتقرير، فقد تبين ان انخفاض حجم الانتاج والمبيعات وانخفاض الربحية والعائد على الاستثمار، كان له الأثر السلبي على قدرة الصناعة الخليجية على زيادة رأس المال خلال فترة التحقيق في الضرر.

V-3-9 القدرة على النمو

96.لم تكن الصناعة الخليجية قادرة على النمو في ظل تدهور وضعيتها المالية والاقتصادية.

V-3-10 خلاصة حول تحديد وجود الضرر المادي

97.من خلال دراسة وتقييم مؤشرات الضرر المادي، توصل مكتب الأمانة الفنية حسب التحديدات الأولية إلى النتائج التالية:

98.سجل حجم الواردات المغرقة ارتفاعا سواء بشكل مطلق أو بالنسبة إلى الانتاج خلال فترة التحقيق، حيث ارتفعت الواردات المغرقة بنسبة 78% خلال الفترة من عام 2017م إلى 2020م. أما مقارنة بالإنتاج الخليجي، فقد ارتفعت الواردات بنسبة 146% خلال نفس الفترة.

99.من خلال دراسة آثار الواردات المغرقة على الأسعار الخليجية، تبين وجود فرق سعري بين متوسط سعر بيع المنتج الخليجي ومتوسط سعر بيع المنتج محل التحقيق ووجود كبت سعري، مما جعل الصناعة الخليجية غير قادرة على زيادة أسعار البيع.

100. من خلال دراسة آثار الواردات المغرقة على الوضعية الاقتصادية للصناعة الخليجية، تبين تأثر وتراجع المؤشرات الاقتصادية للصناعة الخليجية سلبًا خلال فترة التحقيق.

VI. العلاقة السببية

101. بالاستناد إلى المادة (33) من اللائحة التنفيذية، قام مكتب الأمانة الفنية بدراسة العوامل الأخرى غير الواردات المغرقة والتي قد تساهم في الضرر المادي الحاصل للصناعة الخليجية خلال الفترة من عام 2017م إلى عام 2020م ومنها ما يلي:

VI-1 أثر الواردات محل التحقيق على وضعية الصناعة الخليجية

102. سجل حجم الواردات المغرقة ارتفاعا سواء بشكل مطلق أو بالنسبة إلى الانتاج خلال فترة التحقيق، حيث ارتفعت الواردات المغرقة بنسبة 78% خلال الفترة من عام 2017م إلى 2020م. أما مقارنة بالإنتاج الخليجي، فقد ارتفعت الواردات بنسبة 146% خلال نفس الفترة.

103. من خلال دراسة آثار الواردات المغرقة على الأسعار الخليجية، تبين وجود فرق سعري بين متوسط سعر بيع المنتج الخليجي ومتوسط سعر بيع المنتج محل التحقيق ووجود كبت سعري وعدم قدرة الصناعة الخليجية على رفع أسعار البيع.

104. من خلال دراسة آثار الواردات المغرقة على الوضعية الاقتصادية للصناعة الخليجية، تبين تأثر المؤشرات الاقتصادية للصناعة الخليجية سلبًا، مما أدى إلى تراجع الأداء خلال الفترة من عام 2017م إلى عام 2020م.

VI-2 العوامل الأخرى

VI-2-1 الواردات الأخرى

جدول رقم (14)

العملة: دولار أمريكي الوحدة: كجم

	2017	2018	2019	2020
حجم الواردات الأخرى	177,338,812	118,631,827	121,337,538	123,927,197
مؤشر الواردات الأخرى	100	67	68	70
مؤشر متوسط سعر الواردات الأخرى	100	112	99	92

المصدر: دول المجلس

105. يوضح الجدول رقم (14) الانخفاض المستمر في حجم ومتوسط سعر بيع الواردات الأخرى غير المغرقة خلال فترة التحقيق.

2-2-VI الأداء التصديري للصناعة الخليجية

جدول رقم (15)

الوحدة: كجم

	2017	2018	2019	2020
مبيعات التصدير	100	66	66	51

106. يتضح من الجدول رقم (15) انخفاض في مبيعات التصدير بشكل ملحوظ بنسبة 49% خلال فترة التحقيق، وسيتم التحقق خلال المراحل المقبلة من التحقيق حول مدى مساهمة الأداء التصديري في الضرر المادي الحاصل للصناعة الخليجية.

3-2-VI انكماش الطلب

107. يتضح من الجدول رقم (8) المتعلق بالمبيعات والحصة السوقية أنه على الرغم من انخفاض حجم الاستهلاك خلال فترة التحقيق، إلا أن حجم الواردات المغرقة زادت بصورة ملحوظة بنسبة 78% خلال فترة التحقيق مما جعل الحصة السوقية للواردات المغرقة ترتفع بنسبة 116%، وذلك على حساب الحصة السوقية لكل من الصناعة الخليجية والواردات الأخرى.

4-2-VI التطور التقني

108. تستخدم الصناعة الخليجية تقنية حديثة في صناعة منتجات بطاريات المحركات ذات المكابس، سعة 32 حتى 225 أمبير.

5-2-VI الممارسات التجارية التقييدية والمنافسة بين المنتجين الخليجيين والأجانب

109. حسب البيانات والمعلومات المتوفرة، فإنه لا توجد بدول المجلس أي ممارسات تقييدية أو عوائق تجارية تؤثر على تجارة منتج بطاريات المحركات ذات المكابس، سعة 32 حتى 225 أمبير المعنية بالتحقيق. كما يتضح أن الصناعة الخليجية قد تأثرت بمنافسة الواردات المغرقة التي زادت حصتها السوقية بنسبة أكبر وذلك على حساب الحصة السوقية للصناعة الخليجية، كما أثرت أسعار الواردات المغرقة على أسعار بيع المنتج الخليجي بالسوق الخليجية ومنعتها من الزيادة التي كان من الممكن أن تحدث لو لم توجد الواردات المغرقة.

6-2-VI إنتاجية الصناعة الخليجية

110. حسب البيانات والمعلومات المتوفرة، فإن صناعة منتج بطاريات المحركات ذات المكابس، سعة 32 حتى 225 أمبير بدول المجلس لم تواجه أي إشكاليات أثرت على إنتاجية الصناعة الخليجية.

VI-3 خلاصة حول الضرر والعلاقة السببية

111. درس مكتب الأمانة الفنية العلاقة السببية بين الزيادة في الواردات والضرر المادي الحاصل للصناعة الخليجية وتوصل حسب التحديدات الأولية إلى ما يلي:

112. تحديد وجود الإغراق، حيث إن حجم هوامش الإغراق من الدولة المغرقة تراوحت ما بين 5.9% و53%، وهي هوامش لا يمكن إغفالها.

113. تحديد وجود زيادة كبيرة في حجم الواردات المغرقة سواء بشكل مطلق أو نسبة إلى الانتاج الخليجي، وزيادة في الحصة السوقية للواردات المغرقة على حساب الحصة السوقية للصناعة الخليجية والواردات الأخرى.

114. تحديد وجود أثر كبير للواردات المغرقة على أسعار البيع للصناعة الخليجية، حيث تبين وجود فرق سعري بين متوسط سعر بيع المنتج الخليجي ومتوسط سعر بيع المنتج محل التحقيق وكبت سعري حيث إن الصناعة الخليجية لم تكن قادرة على زيادة أسعار البيع.

115. تحديد وجود الضرر المادي المتمثل في تدهور المؤشرات الاقتصادية والمالية للصناعة الخليجية خلال فترة تقييم الضرر.

116. لم تساهم العوامل الأخرى غير الواردات المغرقة، كانكماش الطلب أو تغير في نمط الاستهلاك، التطور التقني أو المنافسة الداخلية أو إنتاجية الصناعة الخليجية في الضرر المادي للصناعة الخليجية.

117. بناء على ما سبق، يتضح بصفة أولية أن هناك أدلة كافية على توافر العلاقة السببية بين الزيادة في الواردات المغرقة من المنتج محل التحقيق والضرر المادي الحاصل للصناعة الخليجية.

VII. النتائج

118. توصل مكتب الأمانة الفنية حسب النتائج الأولية للتحقيق إلى تحديد وجود الإغراق من واردات بطاريات المحركات ذات المكابس، سعة 32 حتى 225 أمبير، والمندرج تحت البند الجمركي (85071000)، ذات منشأ أو المصدرة من إسبانيا، تركيا والهند، ووجود الضرر المادي الحاصل للصناعة الخليجية ووجود العلاقة السببية بينهما.

119. وفقا للمادة 21 من اللائحة التنفيذية أصدرت اللجنة الدائمة قرارها باستكمال التحقيق دون فرض تدابير مؤقتة بناء على التقرير الأولي.